البصري فيقال في نحو نا البح ومن تقدم ان من مذهب الخليل وهو المتوفى في ترك
يقتضي الامالة في الحالات الثلاث وذكر سيبويه الخليل وابن جني وابن
وهب الله في شرحات الحوبة وابن القطاع في تقريب المنافع الفتح مطلقا
والامالة بين بين مطلقا وان الاختيار في المنصوب الفتح وفي غيره بين بين
وذكر الشاطبي في قصيدته الاوجه الثلاثة وقال
ومن يجود الشوير ونقلوا وقفوا لهم [illegible] على ان حالة
كان رفع او خفض او نصب بحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه
ثم قال والتفخيم في النصب اجمع اشملا وذكر الجعبري في شرح
الشاطبية ان الشاطبي اراد في البيت المذكور بالتفخيم الفتح وبالترقيق
الامالة قولا بلا امالة والتعليل لمن قرا بالتعليل قلت تبع الشا
طبي الجعبري والله اعلم في التعبير بالتفخيم عن الفتح وبالترقيق عن
الامالة وقال ابو شامة في شرح الشاطبية في قوله في البيت المذكور
اجمع اشملا اي اجتمع شمل القراء او جميع فيه بخلاف المرفوع والمجرور
فان كل واحد منهما منقسم عن قولين احدهما هو الضعف لا قولان [illegible]
قولين فيهما فانه فهو اجمع اشملا في التفخيم وقال ابن اجروم في ارجوزته
ومثل [illegible] فتحا او قليلا وفي الوقف عند النصب فتح فصلا
وقال في روض المنافع فان وقفت فانه تجوز امالته مطلقا ويجوز الفتح
مطلقا والوجه الثالث ان كان في موضع نصب فتح وان كان في موضع
رفع او جر كان ممالا فقوله وفيما كان منصوبا فبالفتح فهذا الوجه الثالث
من الاوجه المذكورة فافهم انه نعقب عن المنصوب بالفتح وفي غير كلامه
انه نعقب عن المرفوع والمخفوض بالامالة وانما قدم الناظم هذا الوجه لانه
لا خلاف فيه من اهل الاداء وقوله وجا امالة الكل لدى الاداء هذا هو الوجه
الاول [illegible] الوقف عليه في الاداء الامالة في الحالات الثلاث
وهذا الوجه هو المشهور المعمول به وقد [illegible] الناظم ذكر الوجه الثاني وهو

العبة

وصلى الله على سيدنا محمد

١٥٧

الوقف في الحالات الثلاث لغلبة الاخذ به من اهل الاداء قال ابن الباذش في
الاقناع وبالامالة في هذا الفصل في الاحوال الثلاث اخذ معظم اهل الاداء وهو
الوجه الذي لا يجب غيره قلت والذي ذكره ابن الباذش هو شيخنا
الاستاذ ابو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه وزاد عليه في الاحوال
الثلاثة بالوقف بالامالة وبين اللفظين لمن مذهبه ذلك من القراء وكذلك قرات
على غيره من شيوخي رحمهم الله وبذلك اخذ وذكر ابو الطيب بن غلبون
في كتاب الامالة وابنه ابو الحسن في التذكرة ومكي في الموجز والاهوازي في
الايضاح والبغدادي في الروضة وابن شابور في التلخيص [illegible]
في التبيين وابن البلخي في التجريد وابن الخطيب في [illegible] وابن [illegible] في اللؤلؤة
القراء وابن عتيق في الموجز و[illegible] بن عمر في المختصر وابو [illegible]
في مختصره وابنه ابو بكر في ارجوزته وابن شيوخ في القراءة الوقف في الاحوال
الثلاث بالامالة خاصة الاعراب [illegible] فعل
مضارع مجزوم وعلامة الجزم فيه السكون في الصور المجزومة للتخفيف
ومن تقدم على ذلك في اعراب قوله في الممدود والمقصور [illegible]
ذات الثقل الشاكر اسم يكن [illegible] وفيما رقا بفتح في موضع
نصب مخصوص على نحو [illegible] قال [illegible]
منصوب كان بفعل ماض واسمها مضمر فيها يعود على ما منصوبا خبر كان
وكان واسمها وخبرها صلة ما فبالفتح الفاء جواب الشرط والمجرور
متعلق بما بعده في فعل امر مبني على السكون لا حركة للقافية قال
شيخنا الاستاذ ابو عبد الله القيجاطي رضي الله عنه اعلم ان الساكن
والمجزوم اذا وقع واحد منهما في قافية مطلقة حرك بالكسر فيلزم من ذلك
ان يجرى حرف [illegible] وانما كسر لتكون حركته حركة [illegible]
اذا التقيا واصل الحركة في التقاء الساكنين الكسر والجامع [illegible]
في الموضعين [illegible] وزعم بعض النحويين ان [illegible] باب [illegible]